*بين النِّيابة وعدمها*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في بين النِّيابة وعدمه.***

*الكلمات المفتاحية: المفعول، المرجع، المعانى.*

# ***المقدمة***

معرفة *أسس بين النِّيابة وعدمه، حيث* لا يجوز إخلاص الكسر لا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير ذلك مهمّ جدًّا. مثال: ما يحدث فيه اللبس بِيْعَ العبدُ، تقول: بعتُ يا عبد بمعنى أنا الذي بعت، أم أنا الذي باعني أحد، لذلك تتعيّن لغة دون غيرها عند حدوث اللبس.

1. *المقالة*

ما لا يجوز نيابته:

لقد علمنا أنَّ للإبهام معنى، وأنه ليس ذلك الإبهام المذموم الذي يقال فيه: إنَّ النفس على ظمأ لبيانه وتبيانه، وإنَّما من الإبهام ما يسمّو بالمبدأ وهو مراد، بل وهو في صلب النحو وفي متنه، ذلكم أنَّ الحق تعالى إذا قال لنا: {ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ} [النساء: 86] قال: "حييتم" ولم يسمِ فاعلًا معينًا قصدًا للإبهام، فإن ذلك معناه أن أيَّ إنسان إذا تقدّم إليك بتحية فحيه بأحسن منها.

لو أنَّ الفاعل ذُكِر لكان مؤدّى ذلك أنك تردّ التحية بأحسن منها أو تردّها، إذا كان من أهدى إليك من الشرفاء، من علية القوم، أما إذا كان من سواد الناس فأنت تأخذ هديته، وتأكل أمواله، ولا تنفعه بشيء، وذلك غير مراد، وحين قال الشنفرى: وهو الذي سئم الحياة مع بني أمه قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أقيموا بني أمي صدور مطيكم | \* | فإني إلى قوم سواكم لأميل |

ضاقت عليه الحياة فترك إخوته وربعه، وداره وجيرته، وانطلق مع الصعاليك إلى الصحراء الواسعة، وإلى الدنيا الشاسعة وإلى الذئاب والأسود والوحوش، ورآهم أفضل من أهله وإخوته، رأى العيش معهم لا مستودع السر ذائعٌ، ولا الجاني بما جر يخذل، رأى في هذه الحياة حياة طيبة لنفسه مؤنسة لروحه، لا شقاق فيها، ولا نزاع، ولا خصومة. قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن | \* | بأعجلهم .... .... .... .... |

معنى ذلك أنه لا يقصد أناسًا بعينهم إن مدّوا أيديهم إلى الطعام كان آخرهم، فإن ذلك يُفيد أن غيرهم لو مدّوا أيديهم وكان أقلَّ منهم كان الشنفرى أولهم، وهذا ليس مرادًا منه أبدًا، إنَّما يُريد أن يقول: والله ذلك المبدأ الجميل الذي عليه شاعر أن يقول متأنيًا لا يلقي بالنظر، ولا يهتمّ إلى فاعل بعينه دون غيره.

الحق أنَّ هذا الإبهام غير المذموم هو مراد تمامًا من البناء للمجهول، أو البناء للمفعول.

من هذه الأغراض المعنوية: تعظيم الفاعل:

بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول، ولا نعني باسم المفعول الذي هو على وزن مفعول، فالمفعول يراد به المعنى الصرفي، ويُراد به الإعرابي، فالذي يقصده أبو البقاء هنا هو المفعول به، ولا يقصد اسم المفعول الذي يشتقّ من الفعل الجميل المجهول، كما تقول: شرب الماء، فالماء مشروب، وفهم الدرس، فالدرس مفهوم، كلمة مفهوم اسم مفعول، ولكن اسم مفعول بالمعنى الصرفي؛ أي: أنه على وزن مفعول من فُهِمَ.

يقول ابن مالك: "ومن ذلك أيضًا تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل أن تقول: أُوْذِيَ فلان، إذا عظمته واحتقرت من آذاه، الأمثلة الفرق بينها كالحرير ناعم، ودقيق جدًّا يعني أن تنظر إلى المعاني وأنت ربها؛ لأنَّك تتعلم وتملك زمامها؛ لأنك تحصل هذا العلم وتستفيد منه -إن شاء الله- ماذا تقول؟

تقول: ومنها تعظيم المفعول:

كما في قولنا: أُوْذِيَ فلان في قولنا أوذي فلان إذا عظمته، إذن مرجع الكلام ومرجع البناء ومرجع المعاني ليست النية، فحذف الفاعل لأنَّه ضئيل حقير؛ لأني لا أذكره بالمقارنة بالمفعول، لا أقول آذى فلان الحقير فلانًا العظيم، إذن المتحدث يعلم حال فاعله، وحال مفعوله، فإن وجدت أنَّ الفاعل محتقر حذفته خصوصًا إذا كان المفعول به عظيمًا، من هذا المعنى في الحياة ما لا يحصى من الأمثلة، ففكرتنا الدائمة هي ربط اللغة بحياة الناس.

معنى ذلك: أنَّ العلماء منذ ألف سنة عندما يقولون: أُوْذِيَ فلان وحذفنا الفاعل؛ لأننا نعظم المفعول، معنى ذلك أنَّه وارد أن يشتم سيئ الأدب عظيم من العظماء، وأن يهين إنسان حقير إنسانًا عظيمًا، وكفى بقول الله تعالى على ذلك دليلًا: {ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ} [الأنعام: 10] معنى ذلك أنَّ هناك من استهزأ بالرسل، وهم أعظم الناس ومعصومون، واتفقوا جميعًا على الصدق والأمانة والتبليغ والذكاء.

ومن هذه الأغراض المعنوية: الستر على الفاعل:

أي: أنَّ الفاعل ستر بحذفه وعدم وجوده فهو بمثابة من أوقعنا عليه سترًا أو ستارًا. أقول لك: ويتمثّل الستر في الخوف منه، أو الخوف عليه.

يقول أبو البقاء: "ويلي عليك وويلي منك يا رجل" إذن الستر على الفاعل يتجسّد ويتمثل في الخوف منه، وفي الخوف عليه.

مثال ذلك أن تقول: سُجِنَ فلان؛ إذا خيف ممن سجنه؛ لأنك قد تقول سَجَنَ فلانٌ فلانًا فَيَفْهَم الذي سجنه أنك تشهّر به، وتُسيء إلى سمعته، فيمسك بك قبل أن تذهب إلى دارك وتلحق بأخيك، كذلك تقول: جرح فلان إذا خيف على من جرحه.

وأسألك سؤالًا تطبيقيًّا، استخرج العرب البترول، أو استخرج المهندس الذهب، ابنِِ للمجهول، أو ما سبيلك إلى بناء الفعل للمجهول؟

تقول: استُخرج: ماضٍ مبدوء بهمزة وصل عند بنائه للمجهول يُضمّ أوله وثالثه، أي: أنك تقول: "اُسْتُ" التاء هي الحرف الثالث يضمّ كذلك مع الحرف الأول فنقول: استُخرج البترول، واستُخرج الذهب.

وأسألك ما الحكم إذا كانت عين الفعل واوًا؟

الجواب: إذا كانت عين الفعل واوًا قلبت ياء عند البناء للمجهول، مثال: قال المؤمن الحقَّ، "قال" فعل ماض، و"المؤمن" فاعل، و"الحق" مفعول به عند البناء للمجهول يُحذف الفاعل، إذن كلمة المؤمن لا وجود لها في التركيب الآن.

ولكن "قال" لا تبقى على ما هي عليه، فتكون "قيل الحق"، على نحو ما قال الله تعالى: {ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ} [هود: 44] "قيل" قال الملك، أو قال الله تعالى، ومن أشمّ الكسرة ضمة لم يغير الياء، يعني يبقيها، وهي -أي: الإشمام- وإخلاص الكسر لغتان صريحتان، يقول ابن مالك وبعض العرب: يُخْلِصُ الضم، أي: يكون الضم خالصًا، فإن كانت العين واوًا سلمت بسكونها بعدما يجانسها، وإن كانت العين ياءً انقلبت واوًا؛ لسكونها بعد ضمة.

على هذه اللغة قول الراجز:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ليتَ وهل ينفع شيئًا ليتُ | \* | ليت شبابًا بُوْعَ فاشتريتُ |

ولا يجوز إخلاص الكسر لا إخلاص الضم إذا أسند الفعل إلى تاء الضمير ذلك مهمّ جدًّا. مثال: ما يحدث فيه اللبس بِيْعَ العبدُ، تقول: بعتُ يا عبد بمعنى أنا الذي بعت، أم أنا الذي باعني أحد، لذلك تتعيّن لغة دون غيرها عند حدوث اللبس.

ابن مالك له كلام في هذا اللبس، وهو كلام مهمٌ ومناقشته مهمةٌ؛ ذلك أن مسألة اللبس في تحديد لغة تقول: بعت هذا لا يجوز إخلاصه؛ لأنه ملبس، بينما تقول: بُعْتُ؛ لأنك قولك بعت يحتمل أنك أنت الذي بعت شيئًا يحتمل أن غيرك باعك. قال ابن مالك في الجزء الثاني من (شرح التسهيل): وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألَّا يجهل المراد، على الإتيان في جملة واحدة بفاعل منصوب، ومفعول مرفوع كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ ومنه قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| مثل القنافذ هداجون قد بلغت | \* | نجران أو بلغت سوءاتهم هجروا |

قال ابن مالك: "فرفع هجر، ونصب السوءات هي البالغة، وهجر مبلوغة اسم مكان، كما رفع العربُ الثوب وهو المخروق، وكما نصبوا المسمار وهو الخارق".

وقد ذكرت قول ابن مالك هذا لأنَّه يحتاج إلى تحقيق، فالذي ذكره ابن مالك يقوله كثير من الناس الآن، الذين يرون أن في النحو صعوبة، يقولون: ما فائدة رفع الفاعل، ونصب المفعول إن الكلام واضح لا يحتاج إلى إعراب، وإن الإعراب لا يزيد في الأمر شيئًا؛ لأنَّه إذا قلت: فهم الطالب الدرس يمكن أن أسكن، ويمكن أن أرفع الأول أو أنصبه.

لو اطلع الناس على ما قاله ابن مالك هنا لقالوا: إنه يشجع فكرتنا ويدعو إلى ما ندعو إليه، وما ذكره ابن مالك موجود في جميع كتب النحو، ولكن ليس على هذا التوجيه، بأن المعنى واضح؛ لأنها دعوى إلى تخريب اللغة، إذا كان المعنى واضحًا فلا يجوز العبث بالقواعد.

وقد جاءت أمثلة على الشذوذ، وخصوصًا في التصغير والنسب، والصرف، هناك علل مقبولة للشذوذ، حتى إني أطرح عليكم بحثًا وهو "توجيه الشذوذ في الصرف العربي" هناك وجه يذكره سيبويه مثلًا في "مغيربان" كأنه صغر مَغْرِبَيْنِ هي وردت في تصغير مغرب، ولكن العلامة سيبويه وجد لها مخرجًا، ووجد لها توجيهًا وهذا التوجيه مهمّ جدًّا؛ لأنَّ الكلمة إذا أخرجت على وجه لم تعدّ شاذّة يعني: البحث هدفه فيما أرى هو تقليل الشذوذ، وليس تقنين الشذوذ، يعني: نحن لا نبحث للشّاذّ عن قانون، وإنَّما نحن نبحث للشّاذّ عن مخرج؛ حتى يخرج عن شذوذه فتصبح اللغة كلّما كانت أبعد ما تكون عن الشذوذ؛ كانت أدعى إلى السلامة ندعو الناس إليها، وإلى تعلم قواعدها حتى لا يقول قائل هذه شاذة، وهذه شاذة، وهذه كذا، وهذه كذا.

2. أحقية المصدر في النيابة:

حول النيابة يقول أبو البقاء: "والمفعول به هو الأساس في النيابة عن الفاعل لأربعة أوجه، وهي:

الوجه الأول: أنَّ الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل؛ بخلاف الظرف هذا أول الوجوه الأربعة التي ذكرها أبو البقاء في أحقية المفعول به في النيابة عن الفاعل، ولك أن تعترض عليه وأن تقول له: إن الفعل يصل إلى المفعول به بنفسه، وقد يصل إلى المفعول به بواسطة حرف جر، ومن الأفعال أفعال تتعدى إلى مفعولين، الأول بنفسه والثاني بحرف جر، وقد يتعدى الفعل إلى مفعولين بنفسه، والأصل فيه أن يتعدى بحرف الجر، كبيت الكتاب:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| استغفر الله ذنبًا لست أحصيه | \* | .... .... .... .... |

أي: أستغفر الله من ذنب لكنه تعدّى إلى المفعولين بنفسه، والأمور دائرة على الاستعمال؛ فليس في هذا حجّة قوية قد تقول هذا.

الوجه الثاني: فهو أن المفعول به شريك الفاعل؛ لأن الفاعل يُوجد الفعل، وعاد مرّة أخرى إلى ما فر منه في أن الفاعل هو الذي لا يُوجد الفعل؛ لأن هناك من هو فاعل في اللفظ ولكنه مفعول به في المعنى، كـ"مات زيد"، وعاد هاهنا مرة أخرى مع التناقض؛ فقال: لأنَّ الفاعل يُوجد الفعل، وقال: هو شريك"، وموضوع الشريكان من الموضوعات التي تحتاج إلى تحقيق، يعني كأن المفعول به شريك للفاعل في الفعل، وهذا كلامٌ قد نجد له مسلكًا فينا؛ لأن بناء الجملة يقتضي أنها مكونة من فعل ثم فاعل، ثم مفعول به، هذا بناء.

أول المفاعيل: المفعول به حتى قبل الظرف وقبل غيره، فالمفعول به له الأصالة في ذلك، وسيبويه كما ذكّرتكم أكثر من مرة يقول: وقد يُرفع الفاعل، ثم يقول: وقد يرفع المفعول به، ويقصد بذلك النائب عن الفاعل فكان أول ما عبّر به المفعول به، وقال: إنه يرفع.

قال أبو البقاء: لأنَّ المفعول به شريك في الفعل، وذكر أنَّ الفاعل يوجد والمفعول يحفظه، أنا لا أجد تفسيرًا لقوله: يحفظه إلا أنه يحفظ معناه يعني كأن أبا البقاء يقول: إنَّ الجملة الفعلية المكونة من فعل وفاعل ومفعول تسير هكذا وفق المعاني، الفعل حدث الذي أوجده وأحدثه هو ما قلت لكم: إنه هو الذي فرّ منه، الذي أوجده وأحدثه هو الفاعل؛ ولأن الجملة قد يكون معناها تامًّا بذكر المفعول. فنحن في مثل هذا نقول: إنَّ المفعول به بوجوده حفظ معنى الجملة، وما دامت الجملة مبنيةً على الفعل فعندئذٍ يكون المفعول به قد حفظ الفعل، هذا ما نستخلصه من قوله "والمفعول به يحفظه".

يعني: كأن هذه الشركة كلمة أدبية يعبّر عنها أبو البقاء، ولا نكاد نجدها في كتاب نحوي متخصص، يعني كأنه يريد أن المفعول شريك للفاعل في تتمّة الجملة، هذا أولى وأدقّ وأجمل.

الوجه الثالث: أنَّ المفعول في المعنى قد جُعل فاعلًا في اللفظ, كقولك: مات زيد، وطلعت الشمس، وهما في المعنى مفعول بهما، بخلاف الظرف، هذا أن المفعول به الذي هو في المعنى قد جعل فاعلًا في اللفظ مات زيد.

معنى قوله: "مات زيد" بحيث كون المفعول هو في المعنى فاعل عند إعرابنا "مات زيد" "مات" فعل ماضٍ، و"زيد" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، هل حَدَث الموت من زيد، يعني هل مات زيد تساوي في المعنى كتب زيد الدرس، زيد لم يفعل موته، وإنَّما فُعل به، إذن هو من حيث المعنى مفعول به، لكنه من حيث اللفظ فاعل مرفوع، وكذلك طلعت الشمس، الشمس لا تطلع من تلقاء ذاتها، إذن الشمس في قولنا طلعت الشمس، إنَّما هي مفعول به في المعنى، لكنها في اللفظ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

هكذا طلعت الشمس. "طلع" فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث الجائز؛ لأنَّه يمكن أن نقول طلعت الشمس وطلع الشمس، هما في المعنى مفعول بهما، أي: زيد والشمس، وإذا حدث أنَّ المفعول في المعنى يصير في اللفظ فاعلًا فهو أولى، الظرف ملازم للنصب على الظرفية، وقد يُفارقه ذلك إذا جرّ بـ"من" لكنه لا يكون مرفوعًا.

أما المفعول به: الذي هو في المعنى مفعول به قد جاء في الأساليب العربية الفصيحة فاعلًا في اللفظ، يعني استحقّ الرفع كما استحقّه الفاعل، الذي هو في المعنى فاعل وفي اللفظ فاعل، هكذا أراد أبو البقاء.

الوجه الرابع: من الأفعال ما لم يُسمّ فاعله، عنيت بحاجتك، قال وبابه، ونحو: بابِه، ولم يُسند إلَّا إلى مفعول به.

تقول:عنيت بحاجتك، فإعراب "التاء" حين قلنا: "عُنِيتُ بحاجتك" فاعل، لكن الشكل كما ترون أن الفعل ضُمّ أوله وكسر ما قبل آخره، وهذا يعني أنه مبنيّ لما لم يسمّ فاعله، أو أنه مبنيّ للمفعول، ولم يُسند إلا إلى مفعول به صحيح؛ فدلّ على أنه أشبه بالفاعل.

وورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء للمجهول، وأشهرها: هُزِلَ ودُهِشَ، وشُغِفَ فلان بكذا، أُولع فلان بالنحو، أي: تعلق به، وأُهْتِرَ بالنحو، أي: تعلق بالنحو واستهتر به، أي: تعلّق به، وأُغري به، أي: تعلّق به، وأغرم به، أي: تعلّق به، ومنها أهرع بمعنى أسرع، إذن هناك أفعال كثيرة، ذكر ابن منظور منها ما ذكر، وذكر اللغويون قبله وبعده، ومنها ما ذكره ابن جني وغيره جملة من الأفعال، ولأحد شيوخنا كتاب مستقلّ فيها (الأفعال الملازمة للبناء للمجهول) كتيّب عظيم الفائدة.

ومنها عُنِيَ محمد بكذا، ومنها حُمَّ فلان أي: أصابته الحمّى، بعض الناس يعتقد أو يظن أن حمى، وتحمم بمعنى اغتسل، وهذا عكس الصواب، ومنها زُهِيَ بمعنى تكبر، إذن هذه هي الأفعال الواردة، والتي ذكرها علماء اللغة على أنها ملازمة للبناء للمجهول.

أما عن أقوال العلماء فيها: إنَّما جاءت في حكم المضارع من هذه الأفعال، وقد انقسموا إلى قسمين:

القسم الأول: على وجوب بنائه للمجهول.

القسم الثاني: يتوقف أمره على السّماع الوارد من العرب في كل فعل، يعني هل نقول في عُنِيَ أم يَعْنِي، امتقع يُمتقع أم يَمتقع، زَهَي أأقول يُزْهَى يَزْهَي أم يَزْهِي، أقول: حمى يحم بالبناء للمجهول، أم يجوز للبناء للفاعل.

إذن العلماء في مضارع هذه الأفعال: ما بين موجبٍ للبناء للمجهول كالماضي، وما بين متوقف على السماع الوارد من العرب في كلّ فعل على حدة، والصحيح الذي نختاره أنَّ ذلك مقصور على السماع الوارد في كل فعل، ولثعلب رأي في كتابه (الفصيح) قال: "هذه الأفعال لا تُبنى للمعلوم أبدًا".

كأنه من الفريق الذي يقول: يجب بناؤها للمجهول كما كان في الماضي، وقد عقب عليه ابن درستويه وقال: "يجوز عنيت بأمرك، وعناني أمرك، وشغلت بأمرك وشغلني أمرك"، وأنا أميل إلى هذا التعبير؛ لأني قرأت عليه من الفصيح والمحتجّ به ما يجعلنا نقبله.

الحقّ: أنا مع أبي البقاء العكبري، وهو يذكر لنا ما بين النيابة، وما بين عدم النيابة، فهناك أشياء لا تجوز نيابتها عن الفاعل، الحال نكرة وملازمة التنكير، الظرف لا يجوز إلا إذا كان مختصًّا متصرفًا. هذه أمور في التطبيق مهمة.

3. خلاف العلماء في نحو "غُضِبَ عَلَيْهِ":

يقول ابن مالك في (شرح التسهيل): "ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة"، وقد قال ابن مالك ذلك؛ لأنَّ الفاعل قد يكون مجرورًا نحو: كفى بالله شهيدًا. فقد راعى ابن مالك هنا شبه النائب عن الفاعل بالفاعل في الصورة، فنحن نعلم أنَّ الباء في قوله تعالى صلة، أي: زائدة لأنَّ لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة المقدرة.

هذا الذي قاله ابن مالك أدّى إلى الاختلاف في النائب عن الفاعل في نحو: غضب عليه، وهو على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: "الجر" نائب عن الفاعل، "غُضب عليه" من الذي غضب عليه، إما الخوف، وإما حرف الجر هو النائب عن الفاعل.

المذهب الثاني: الجار والمجرور هو النائب عن الفاعل، وهذا أولى؛ لأنَّ الفائدة المبتغاة من الكلام لا تتمّ إلا بهما معًا، أي: بالجار والمجرور، ومن العجيب أن الصبّان يروي عن أحد شيوخه والرّوداني يقول: "وعنه أنَّ أحدًا لم يقل بأن النائب عن الفاعل هو مجرور الجار والمجرور".

على خلاف ذلك جاء قول ابن مالك، وذكرنا أنَّ النائب عن الفاعل إما مفعول به، نحو: ضرب زيد، وهذا هو الأصل، وإما جار ومجرور نحو: غضب عليه.

وقد ذكر العلامة أنَّ الجار والمجرور نائب فاعل، فكيف يحكي الصبان عن الروداني أن أحدًا لم يقل، وهي ما يُشبه أنك تنقل إجماعًا، ولا يوجد إجماع، أو تنفي عن الناس أن أحدًا لم يقل؛ لأنك لا تطلع على قول كل أحد. وقد ذكر -رحمه الله- أنَّ الجار والمجرور هما نائب فاعل.

المذهب الثالث: ضمير المصدر "الغضب" نائب عن الفاعل.

المذهب الرابع: نائب الفاعل ضمير مبهم، مع أنَّ لدينا ضمير المصدر، لكنها آراء في الفعل لدلالته على المصدر، أو الزمان، أو المكان، والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال.

أي: أن "مذ ومنذ" "مذ" حرف جر، و"منذ" حرف جر، والجار والمجرور ينوبان عن الفاعل مع مجروره، وذلك مثل: غُضب عليهم، وحيل بينهم؛ فالجار والمجرور ينوبان عن الفاعل. إلا أنَّه لا يمكن أن نقول: "مذ" نائب فاعل، ولا "منذ" نائب فاعل؛ لأن هذين الحرفين مختصّان بجرّ الزمان، كما أن ربّ مختصة بجر النكرات، فلا يجوز أبدًا أن ينوب مثل هذا عن الفاعل؛ لأننا نريد الذي ينوب أن يكون متوسعًا، ربّما متوسعًا فيه؛ لأن ذلك يكون في المفهوم الذي هو الأساس.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ